

الفصل الأول انتهازية ابن بطوطة

شبكات وولاءات باحث مسلم من القرون الوسطى

فنسنت ج. كورنيل

عندما يتعرض الطلبة الجامعيون الأمريكيون لأول مرة ليوميّات رحلة الباحث المغربي ابن بطوطة في القرن الرابع عشر الميلادي تصدر عنهم بصورة نمطية ثلاثة ردود أفعال، فهم يصابون أولاً بالذهول من شهوة الترحال لدى رجل استغرقت أسفاره ما يقرب من نصف عمره، بحيث لم يسترح حتى شاهد معظم أنحاء العالم المعروف من المغرب إلى الصين، وهم ثانياً لا يوافقون على قسوته الظاهرية ضد النساء. فهو يتزوج ويطلق سلسلة من النساء عبر قارة آسية، تاركاً وراءه سلسلة من الأطفال. ويتعزز الانطباع عن قسوته الذكورية من خلال تصريحات معينة يدلي بها في سرده القصصي، مثل قوله عن نساء المالديف: «إن كل هذه المنتجات من نخيل الكاكاو والسمك التي يعيش عليها لها تأثير مذهل ولا نظير له في الاتصال الجنسي، ويفعل سكان هذه الجزر الأعاجيب في هذا المجال. وكان لديّ هناك أربع زوجات، مع الجوّاري المحظيات كذلك. وكنت أزورهن جميعاً كل يوم، وأمضي الليل مع الزوجة التي يحين دورها، وبقيت على هذا الحال طيلة مدة العام ونصف العام التي قضيتها هناك» (جيب 1958 - 2000، المجلد الرابع، ص 823 - 824). وأخيراً فإن ردة فعل الطلبة سلبية ضد انتهازية ابن بطوطة، ومدحه لنفسه. فهذا الباحث يشبه أحد المرتزقة المتنقلين في العصور الوسطى، ويصفه ابن حجر العسقلاني (المتوفى عام 1448) بأنه «ذو حظ متواضع من العلم»⁽¹⁾، كان يُسوّق نفسه على أنه متخصص بارز في الفقه المالكي، وقد حصل على مناصب مهمة في حكومات بلدان عديدة دون أن يبقى طويلاً في أي منها. ويتساءل الطلبة: لماذا كان ابن بطوطة معظماً لنفسه ومتعجراً لهذا الحد إزاء مستخدميه؟ وأين كان شعوره بالجنسية؟ وأين كان شعوره بالولاء؟

وليست هناك موضوعات توضح الفجوة المفهومية الفاصلة بين القاطن في دولة إسلامية من العصور الوسطى وبين المواطن الحديث في دولة قومية أكثر من قضايا الهوية والولاء. فمواطن الدولة القومية يرى نفسه منتبهاً لكيان يعلو فوق معظم الروابط الأسرية والاجتماعية. ومن الناحية المثالية على الأقل، فإن هوية المواطن القومي مرتبطة بأفكار مشتركة عن وطن في إقليم محدد بحدود متجاوزة ومعترف بها بشكل متبادل، وله حكومة مشتركة، ولغة مشتركة، وعادات مشتركة، ودين مشترك على الأغلب، وشعور باتحاد اجتماعي يمثل المعايير والآمال لدى أولئك الذين يرون أنفسهم متشاركين في الفكرة نفسها عن «الجوار»⁽²⁾. وهذا الإحساس بالانتماء إلى أمة تعززه أشياء رمزية، كالعلم، والاعتراف الدبلوماسي، والجيش الوطني، وعضوية منظمات دولية مثل الأمم المتحدة.

وعلى عكس ذلك فإن ابن بطوطة، شأنه شأن المفكرين الآخرين في أوروبا والعالم الإسلامي في العصور الوسطى، لم تكن لديه مثل هذه الفكرة عن الجنسية والمواطنة. فالمجتمعات المتخيلة التي كان يرى نفسه جزءاً منها كانت في الوقت نفسه أوسع وأضيق من المفهوم الحديث للأمة. فلم يكن مغرباً قط؛ لأنه لم تكن هناك أمة مغربية طيلة مدة حياته. فإلى جانب هويته الإسلامية، التي كانت هيكلاً تركيبياً معقداً بحد ذاته، فإن ولاءاته وهوياته الأولية يمكن فهمها بشكل كلي تقريباً من خلال اسمه، وهو: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ابن يوسف اللواتي الطنجي. فهويته المدنية يحددها الموضع المحلي الذي ولد فيه (وهو مدينة طنجة في الجزء الشمالي مما كان يُعرف آنذاك باسم «المغرب الأقصى»)، كما أن ولاءاته الشخصية كانت تحدها قراباته العائلية تحديداً يكاد يكون حصرياً. فقد كان أولاً عضواً في قبيلة لواتا البربرية التي كانت تحتل منطقة طنجة منذ أيام الرومان، وبشكل أدق فإنه كان متحدرًا من سلالة نبيلة من القضاة المحليين الذين كانت أسماؤهم معروفة لدى أي قاطن في طنجة يلتقيه في أسفاره، وظل ابن بطوطة حتى آخر عمره يشير إلى نفسه أولاً بأنه من أصل طنجوي، من أسرة عريقة ومحترمة، ومرتبطة بصلة القرابة مع سلالة تؤكد مكانته بوصفه واحداً

من أعيان مدينته. وبطريقة كان سيفهمها سكان الجنوب الأمريكي، كان ابن بطوطة من «أسرة أصيلة» من أعيان سلالة أعيان ظلت لها أهمية في القضايا المدنية بشكل لا يختلف عن سكان المدينة الإغريقية الذين صاغ لهم أرسطو نظرياته في الحكم والأخلاق. ومثل شخصية دون دومينيكو كليركوزيو في كتاب ماريوبوز والمعنون آخر السادة النبلاء، كان ولاء ابن بطوطة «لربه أولاً ثم لقبيلته ثانياً... وثالثاً لالتزامه للأعضاء في محيط... أسرته... فالحكومة لم تدخل في المعادلة أبداً» (1996، ص 59 - 60) فكانت شبكته محددة اجتماعياً، ولكنها خاملة سياسياً.

«قضيتنا» I: الابتزاز والذرائعية في الدولة الإسلامية

في العصور الوسطى

إن الإشارة الواردة أعلاه لقصة معاصرة عن المافيا تشير إلى طرق لم تكن الشبكات الإسلامية فيها فريدة في وظيفتها. فابن بطوطة، مثل دون دومينيكو كلاريكوزيو، كانت لديه أسباب وجيهة لعدم إدخال الحكومة في معادلة الولاء. النبلاء في أوروبا فني مقال مهم مكتوب قبل نحو عشرين عاماً، لاحظ عامل الاجتماع التاريخي تشارلز تيلي أنه «إذا كانت ابتزازات الحماية تمثل الجريمة المنظمة في أنعم حالاتها فإن شن الحرب وإقامة الدول – التي هي في جوهرها خطط حماية ابتزازية مع ميزة كونها مشروعة – يمكن وصفها بأنها أكبر الأمثلة على الجريمة المنظمة» (1985، ص 169). فالدولة في العصور الوسطى، سواء في أوروبا أم في العالم الإسلامي، كانت مشروعاً قسرياً يقوم على أساس مفهوم الحماية كعمل تجاري. وفي العالم الإسلامي، وفي غضون أقل من خمسين عاماً بعد وفاة النبي محمد ﷺ، صارت الحقائق الاجتماعية وضرورات سياسة الدولة أهم من مبادئ المساواة في القرآن وفي المجتمع الإسلامي المبكر في المدينة. وبحلول عصر ابن بطوطة، صار شكل الحكومة السائد هو السلطنة، فكلمة «سلطان» العربية تعني «الشخص الذي يمارس السلطة»، أو بالمصطلحات العامية «الرجل القوي» أو «الديكتاتور الأمر». وكان السلطان وموظفوه يحكمون السكان الذين يطلق عليهم اسم «الرعايا». فكان الرعايا بحاجة إلى السلطان وجيشه لحمايتهم من العنف المحلي ومن الغزو الخارجي. ولم يكن ذلك الجيش جيشاً محترفاً بالمعنى الحديث، بل كان مؤلفاً من المحاربين القبليين المتصلين بصلة القرابة أو العرق بالسلطان، وطبقة خاصة من الجنود الأرقاء المعروفين بالمماليك (وهم أفراد أقوياء ومعهم أتباعهم) الذين يدينون بولائهم الشخصي للسلطان. وفي مقابل تلقي الحماية من هذه القوى العسكرية، كان الرعايا يدفعون ضرائب – يتم تقديرها بالأرض، والمال، أو العمل – تدعم السلطان وجيشه وتضفي عليهما الشرعية. وكانت هذه

العلاقة يُعبّر عنها بصيغة تُعرف باسم دائرة الإنصاف، التي تدين بأصولها إلى السلطنة النموذجية للأتراك السلاجقة، الذين كانوا يحكمون آسية الوسطى، وإيران والعراق في القرن الحادي عشر (1038 - 1157م)، وتتصّ الصيغة على ما يأتي (إنزكوفيتز، 1972، ص88):

- 1- لا يمكن أن تكون هناك سلطة ملكية دون العسكريين.
- 2- لا يمكن أن يكون هناك عسكريون دون ثروة.
- 3- الرعايا ينتجون الثروة.
- 4- يهتم السلطان بالرعايا من خلال نشر العدالة.
- 5- العدالة تتطلب الانسجام في العالم.
- 6- العالم حديقة وجدرانها هي الدولة.
- 7- دعامة الدولة هو القانون الإسلامي (الشريعة).
- 8- لا دعم للقانون الإسلامي دون العسكريين.

إن المدافعين عن هذا النظام، الذي ظل سائداً في العالم الإسلامي حتى القرن التاسع عشر، قد برروا وجوده في سياق الحاجة إلى الحماية من الأعداء الخارجيين. وكانت هذه الحجة ترتبط أحياناً بالحجة القائلة: إن السلطنة تحمي القانون الإسلامي وتوسع نطاقه، بحيث تتمكن السلطنة من تقديم نفسها «كدولة جهاد» تمثل مصالح الإسلام السياسية والعسكرية في منطقة معينة. ولكن دائرة الإنصاف كانت تُستخدم في معظم الأحيان كحجة مناسبة للدولة؛ كي توجد لنفسها وسائلها الخاصة لتبرير الذات، وللتغطية على حقيقة أن أكبر تهديد للرعايا يأتي غالباً من الدولة نفسها، فلم تكن دائرة الإنصاف دائرة مساواة. وكان أصحاب الامتيازات ضمن شبكتها هم المستفيدون من تركيبها التسلسلي الهرمي. وقد عانى السكان المسلمون من زيادة الضرائب وغيرها من الممارسات العدوانية للدولة وموظفيها أكثر حتى مما عانوا على أيدي الغزاة الخارجيين. وكما لاحظ تشارلز تيلي فإن «الذي ينتج الخطر، وكذلك الدرع الواقى منه لقاء ثمن، هو شخص مبتز» (1985، ص 170 - 171). وهكذا،

حسب تعريف تيلي للابتزاز فإن السلطنة الإسلامية في العصور الوسطى يمكن عدّها بصورة مشروعة خطة ابتزازية و«قضيتنا» بالنسبة للسلطان وقواده العسكريين هي مشروع يشبه المافيا، والسلطان هو أبوه أو «عرايه» الرئيس.

إن مفتاح تشغيل مشروع حماية ابتزازي ناجح هو إيجاد توازن لا تكون فيه المطالب الابتزازية لصاحبه كبيرة إلى حد دفع زبائنه للبحث عن «الحماية» من شخص آخر. فالرعاية الأبوية سرعان ما تفقد قيمتها إذا كانت كلفة الحفاظ على الراعي الحامي تدفع بالمرء إلى الخراب، فهناك علاقة تبادلية ضمنية صامتة في مثل هذه الترتيبات، يتوقع فيها الزبون أن يقدم له الراعي مردوداً كافياً من الحماية أو الخدمات المفيدة الأخرى كتعويض عن استثماره. وتماماً كما أن الراعي قد يقدم للزبون «عرضاً لا يستطيع أن يرفضه»، فإن الزبون قد يحافظ في المدى الطويل على توقعاته التي لا يستطيع الراعي أن يرفضها كذلك. وبعبارة أخرى، فإن السلطان، في دوره بوصفه راعياً رئيساً، يجب أن يتصرف مع رعيته كما يتصرف المربي مع قطيعه. وحتى إذا اختار أن يكون حامياً غائباً يعهد بقطيعه إلى «رعاة» كالحكام العسكريين ومسؤولي جباية الضرائب، فإن عليه أن يتأكد بأن القطيع يلقي الرعاية بطريقة ترفع فائدة المدى الطويل إلى أقصى حد فوق مكاسب الأمد القصير. ومن ناحية الممارسة الفعلية، كانت العدالة في العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر مسألة إدراك، وقابلة للتفاوض، على الأقل إلى حد ما. وكانت العدالة العملية تعتمد على توازن هوبزّي (نسبة إلى توماس هوبز، الفيلسوف الإنكليزي المؤيد للحكم الملكي المطلق في القرن السابع عشر) للمصالح الذاتية المتنافسة، بحيث إن مستوى الحفاظ المطلوب للسلطان وأتباعه، مع الحفاظ الذي يتطلبه العسكريون والمسؤولون المحليون لا يكون من الضخامة بحيث تخسر الرعية أسباب معيشتها. وكان السلاطين الأذكياء وموظفهم يدركون أن انعدام الأمل قد يشكل عاملاً مثبطاً لإنتاج الثروة. ويمكن أن يأتي فشل مشروع الدولة بسرعة إذا أدرك القطيع أن كلاب حراسته هي في الحقيقة ذئاب.

على الرغم من أن مصلحي القرون الوسطى الإسلاميين كثيراً ما كانوا يشجبون الطبيعة الاستغلالية لتشكيل الدولة والحفاظ على عملها فإن فرضيات النظام

المنطقية نادراً ما كان يتم تحديدها على الأرض. بل إن الاعتراف بالأمر الواقع موضح بشكل وافر في كتب الفقه الإسلامي، حيث يشكل موضوع اغتصاب الدولة للممتلكات نوعاً من القضايا الفرعية الكبرى في الممارسة القانونية⁽³⁾. غير أنه في معظم الأحيان كان مبدأ عدم جواز اغتصاب الممتلكات يتعرض للخرق أكثر من المراعاة.

ولقد كانت العدالة في العالم الإسلامي في القرون الوسطى تركز على النسبية أكثر من تركيزها على المساواة، فكلمة «عدل» العربية لا ترتبط بالمساواة بمعنى التطابق أو التشابه، بل هي تشير إلى فكرة التساوي أو إعادة التوازن. وهي في ذلك تشترك إلى حد كبير مع الكلمة الإغريقية التي تعني العدل (dikaosune) التي ترتبط بالإنصاف وليس بالتساوي (ماكتاير 1998، ص 11). ولم يغفل الفلاسفة والقضاة المسلمون الأوائل عن هذا التشابه في المعنى. فقد رأوا في العدل وفي مصطلح الحق المتصل به فكرة أرسطو عن العدالة التوزيعية. فقد عرفها في سياق الوسيلة بقوله: «ارتكاب الظلم هو أن يملك المرء أكثر مما ينبغي له، والمعاناة هي أن يملك أقل مما ينبغي له» (ص 79) وهكذا فإن العادل هو المنصف، والمحق، أو المتمشي مع القانون، والعدالة التصحيحية تستتبع إعادة التوازن المنصف الذي فُقد. وكلمة «حق» العربية تعني في السياق المستخدمة فيه «القانون» والحق (بمعنى الحقوق الشخصية والقانونية)، و«الحقيقة» و«الحصة». ثم إن كون المرء رجلاً عادلاً في السياق الإسلامي في القرون الوسطى كان يعني أن يتمسك بالقانون (الحق) المترسخ في الحقيقة السماوية الإلهية (الحق) وأن يعيد ترسيخ الإنصاف بإعادة الأشياء إلى طبيعتها الأصلية (الحقيقة)؛ وهذا يتم بتنظيم (تحقق) توزيع السلع، بحيث يتلقى كل واحد حصته التي هي من (حقه). ولكن تلقي المرء لحصته التي هي من حقه لا يعني الحصة نفسها لجميع الناس الآخرين. وبما أن المجتمع الإنساني بطبيعته ذو مراتب متسلسلة فإن تلقي الحصة نفسها سيكون معناه أن بعض الناس سيتلقون أكثر مما ينبغي لهم، وبذلك يوجد ظلم. والمجتمع الإسلامي في العصور الوسطى لم يكن نظام طبقات، وكان من الممكن لفلاح أو ساكن مدينة فقير أن يصبح أستاذاً باحثاً، أو متصوفاً أو حتى وجيهاً. ولكن الفلاح النموذجي لم يكن باحثاً أو وجيهاً، وما كان له أن يُعَامَل بوصفه باحثاً أو وجيهاً. فهذه الفكرة الأرسطوطاليسية عن العدالة التوزيعية والأخلاق النسبية كثيراً

ما كان يتم التعبير عنها في سير المتصوفة المسلمين التي كان الأثر المشترك فيها هو قدرتهم على أن يفهموا بفراسطهم الحدسية ما الذي يستحقه كل فرد أو طبقة من الأشخاص بموجب قواعد العدالة التوزيعية.

ولعل ابن بطوطة قد عرف بأمر المتصوف المغربي أبي العباس السبتي (المتوفى عام 1204م)، وهو راعي مدينة مراكش الذي وُلد وتربى في سبته، وهي على مسافة قصيرة على ساحل البحر الأبيض المتوسط من المغرب الأقصى من مدينة طنجة. موطن ابن بطوطة. وفي دوره المختار بصفته راعياً لفقراء مراكش ومتحدثاً باسمهم، أقام السبتي كل حياته الصوفية المهنية على مقولة أرسطو عن العدالة التوزيعية والعدالة التصحيحية. أما بالنسبة لمقاربتة للعدالة التوزيعية فإن الطريقة المنهجية الصارمة التي كان يوزع بها الصدقات من التبرعات التي كان الناس يعطونه إياها قد منحتة واحداً من أوضح التعابير عن الأخلاق النسبية التي يمكن العثور عليها في أي مكان:

إنني أقسم كل شيء يأتيني إلى سبع حصص، فأخذ سبعةً لنفسي والسبع الثاني لما هو مطلوب مني إنفاقه على زوجتي والأطفال الذين تحت رعايتها، وكذلك على العبيد والجواري في بيتنا، الذين يصل عددهم جميعاً إلى اثنين وثلاثين فرداً. ثم أبحث عن الذين فقدوا ما يسد رمقهم؛ وهم اليتامى المهملون بلا أم ولا أب. فأخذهم كأنهم من أسرتي، وأتأكد من أن أياً منهم لن ينقصه الزواج [اللائق] أو الدفن، ما لم يقدمها لهم شخص آخر، ثم أبحث عن أقاربي الذين يصل تعدادهم إلى أربعة وثمانين فرداً. فلهم حقان: حقهم بوصفهم أفراد أسرة، وحقهم بصفتهم مقيمين في [بيتي]. ثم يأتي دور الذين فقدوا الدعم، كما هو مذكور في كتاب الله تعالى. فهم الفقراء الذين وقعوا في ضائقة - في سبيل الله - والذين لا يستطيعون العمل في الأرض، ويحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف؛ وهم العاجزون عن تدبير أمورهم بأنفسهم. فأخذهم وكأنهم أقاربي، وعندما يموت واحد منهم، أخذ في محله شخصاً آخر⁽⁵⁾.

فهل كان السبتي يتبع أرسطو عن وعي في توزيعه للسلع؟ أم أنه كان ببساطة يتبع الأمر الوارد في القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (النحل: ٩٠) وكانت فكرة السبتي عن عدالة التوزيع أرسطوية إعادة توازن منصف للسلع من خلال إعادة توزيع الثروة الشخصية لم تكن تهدف إلى التساوي الجماعي، بل إلى إعادة الحقوق الفردية المادية، سواء أكانت مؤلفة من المال، أو الممتلكات، أو الغذاء، أو حتى الأطفال. وقد أطلق السبتي على إعادة الحقوق هذه «مشاطرة» (أي التقاسم بمقياس نسبي) فشكلت نوعاً من الابتزاز المعجز الذي بموجبه أرغم الذين أخذوا «أكثر مما ينبغي» - تحت تهديد العقوبة الإلهية - على إعادة توزيع الفائض على الذين أخذوا «أقل مما ينبغي». وفي معظم الأحيان، كان فائض الثروة الشخصية يعاد توزيعه على أفراد، ولكن التوزيع يمكن أن يكون جماعياً في بعض الأحيان، كما حدث عندما أقتع السبتي ابنة حاكم مراكش على التبرع بألف دينار ذهبي لفقراء المدينة. وكان الابتزاز الخيري الذي يقوم به السبتي تطبيقاً عملياً ملموساً لمفهوم التسخير عند ابن عربي، من حيث إنه كان يعيد الحقوق المادية للفقراء المحكومين بابتزاز الثروة الفائضة (أي الظالمة) من المبتزين الذين كانوا يديرون الدولة. وإن الذي حمى السبتي من ملاحقة الدولة هو أنه لم يكن يعدّ «الفائض» إسرافاً، ولذا فإنه لم يكن يطلب أبداً أكثر من المعدل الوسطي المنصف، فكانت خطته الابتزازية، إن صحّت تسميتها كذلك، هي أن يقدم لنخبة ذوي السلطة في مراكش حماية من عدالة الله التصحيحية عن طريق أعمال العدالة الاجتماعية؛ كي لا يتعرضوا للإذلال في الحياة الدنيا وفي الآخرة، عملاً بالآية الكريمة في القرآن: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أضعافاً كثيرة﴾ (البقرة: ٢٤٥) وكان السبتي يستخدم لغة أكثر تفلسفاً بقوله: «الوجود ينفع بالجوود»⁽⁶⁾. ولو كان روبن هود قديساً قادراً على عمل معجزات أخلاقية أرسطوطاليسية مثل السبتي، لما غادر ريتشارد قلب الأسد سجنه في فرنسة وعاد إلى إنكلترة.

ولم تكن كل عاصمة محظوظة بأن يكون فيها رقيب أخلاقي ترعاه العناية الإلهية مثل السبتي. فحتى أفضل الحكام كانوا يضطرون أحياناً للتصرف بقسوة من أجل الاحتفاظ بعروشهم. ذلك أن المطالب المتعارضة للأخلاق من جهة ولحقائق السلطة

من جهة أخرى كانت تجعل فقهاء المسلمين في العصور الوسطى كابن بطوطة كثيراً ما يتخذون مواقف غامضة ملتبسة ومتناقضة إزاء رعاتهم الملكيين. وكان أنجح هؤلاء الحكام لا يختلفون عن شخصية العراب دون دومنيكو كليركوزيو في قصته ماريوبوزو المعنونة آخر السادة النبلاء. «لقد أوصل دون دومنيكو أسرته إلى أعلى مراتب السلطة باستخدام قسوة مثل قسوة سيزار بورجيا، وانتهازية ماكيا فيلية ماكرة، مضافاً إليها معرفة صلبة بالأعمال التجارية كمعرفة الأمريكيين. ولكنه فعل ذلك قبل كل شيء بمحبة أبوية لأتباعه. وهكذا تمت مكافأة الفضيلة، ومعاقبة الإساءات، وضمن سبيل المعيشة (1996، ص 60). قارن هذا المقطع مع وصف ابن بطوطة لأهم واحد من رعاته وهو السلطان محمد بن تغلق (الذي حكم دلهي من عام 1325 إلى عام 1351) فتتضح لك الروابط المتشابهة بجلاء لا لبس فيه: «إن هذا الملك من أكثر الناس إدماناً على تقديم الهدايا وعلى سفك الدماء، فبوابته لا تخلو أبداً من رجل فقير يغتني أو رجل حي يتم إعدامه، ويتناقل الناس قصصاً [كثيرة] عن سخائه وشجاعته وقسوته وعنفة ضد المجرمين. بالرغم من ذلك كله فإنه من أشد الناس تواضعاً وأكثرهم استعداداً لإظهار الإنصاف والاعتراف بالحق.... وهو واحد من الملوك الذين لا يعكر شيء دماثتهم ولباقتهم؛ ونجاحه في إدارة شؤونه يفوق التجربة العادية، ولكن صفته الغالبة السائدة هي الكرم» (غب 1958 - 2000، المجلد الثالث، ص 657 - 658).

«قضيتنا» II: نقابة العلماء، حماة الإسلام

إن قصة فشل السلطان المريني أبي عنان في مقابلة المتصوف ابن عشير، والمدى الذي يذهب إليه ابن بطوطة (أو كاتب سيرته الوهمي ابن الجوزي) في وصف الأمثلة العديدة على كرم محمد بن تغلق وقسوته يشير إلى أن أشياء كثيرة على المحك في هذا السرد القصصي، أكثر من مجرد وصف الأحداث. بل إن مثل هذه المقابلات بين السلاطين والباحثين تشير إلى مسرحية أخلاقية شخصياتها الرئيسية هي السلطان «صاحب السلطة»، والعالم الباحث، أو «صاحب المعرفة». والمهم في هذه المقابلات ليس شخصيات المشاركين فيها فحسب، بل كذلك الأدوار نفسها. ويستخدم الفيلسوف الأسدير ماكتاير مصطلح «الشخصية» كي يعبر عن الدور الاجتماعي الذي يجمع

الروابط الدرامية التمثيلية والأخلاقية معاً بهذه الطريقة: «في حالة الشخصية فإن الدور والذاتية ينصهران معاً بطريقة محددة أكثر مما يفلان بصورة عامة؛ وفي حالة شخصية أخرى فإن إمكانيات التمثيل تتحدد بطريقة محدودة أكثر منها بطريقة عامة. إن أحد الفوارق المهمة بين الثقافات هو مدى كون الأدوار فيها شخصيات؛ ولكن ما هو محدد بدقة لكل حضارة هو جزء كبير ومركزي ما هو خاص بمخزونها من الشخصيات». ويرى ماكتاير أن الشخصيات هي ممثلة أخلاقية لحضارتها... «بسبب الطريقة التي تكتسب بها الأفكار والنظريات الأخلاقية والميتافيزيقية وجوداً متجسداً من خلال الشخصيات في العالم الاجتماعي» (1984، ص28). فالشخصيات مفيدة لمؤرخ الحضارات، لأن تجسيدها الفريد للهوية الذاتية والدور يساعد على كشف الفجوات والشروخ الموجودة ضمن المجتمعات. وبما أن الشخصيات موضع احترام لدى شرائح مهمة من السكان، فإنها تضيف شرعية على نماذج محددة من الوجود الاجتماعي، وتقدم مثلاً أعلى حساس الأهمية ثقافياً ومعنوياً (ص20). وبالضبط «مثلما كانت ثقافة إنكلترا الفيكتورية محددة جزئياً بشخصيات مدير المدرسة العامة، والمستكشف، والمهندس، وثقافة ألمانيا الغليومية محددة بطريقة مشابهة بشخصيات الضابط البروسي، والأستاذ والديمقراطي الاجتماعي» (ص28)، فكذلك كان المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى محدداً جزئياً بشخصيتي السلطان والباحث.

قال المتصوف الفارسي جلال الدين الرومي (المتوفى عام 1273م): «إن أسوأ الباحثين هو الذي يزور الأمراء، وأفضل الأمراء هو الذي يزور الباحثين»⁽⁸⁾. وهذه عبارة تنقل معنىً مجازياً ظل جزءاً رئيساً جوهرياً من الأخلاق الإسلامية منذ مرحلة الخلافة الأموية (661 - 750م). وحسب هذا المجاز، فإن الدولة، بمحاولتها تنظيم شؤون العالم المادي تتلوث حتماً بهذا العالم، وهكذا تلوث كل من يتصل بها⁽⁹⁾. وبالنسبة للمسلمين السنة، فإن الدولتين الوحيدتين اللتين كانتا متحررتين من هذا الفساد هما اللتان أقامهما النبي محمد ﷺ في المدينة (622 - 632م) وخلفاؤه الراشدون الأربعة الأوائل، أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي (632 - 661م). وكل الدول الأخرى، بما فيها الخلافة الأموية في دمشق، ودولة الخلافة العباسية التي تبعتها في بغداد (750 - 1258م) قد أصابها لوثة العالم، وبذلك تلوثت بدرجة أكثر أو أقل.

ولقد وقف رجال العلم، أو العلماء، كحصن ضد الدولة وفسادها، فتمسكوا بقيم الإسلام الأخلاقية، وحموا الناس من تجاوزات الحكام المسرفين. على الرغم من أن فئة رجال العلم كان من المحتمل أن تشمل جميع المتدينين، بمن فيهم القضاة علماء الشريعة والعقيدة، والفلاسفة، والمتصوفون، وشتى الزهاد من ذوي النزعات الفكرية الصوفية وغير الصوفية، فقد سيطر القضاة في آخر الأمر على هذه الفئة بسبب معرفتهم المتخصصة بالقانون الإسلامي. إن المبدأ السابع من مبادئ دائرة الإنصاف، التي نوقشت في بداية هذا الفصل ينص على أن «دعامة الدولة هو القانون الإسلامي (الشريعة)». وبسبب أهمية الشريعة لكل من الدولة والمجتمع الإسلامي عموماً، فقد كان الاستنتاج المسلّم به أن الفقهاء الذين يفسرون القانون هم رجال المعرفة «العلماء» بامتياز. ورجال المعرفة الحقيقيون يجب أن يكونوا مستقلين، فإذا لم يكونوا مستقلين، وراحوا يسعون للرعاية أو الأبوة الملكية، فإن أحكامهم ستصبح فاسدة، وقد قال الرومي عن مثل هؤلاء الباحثين: «وسواء أكان الأمير هو الذي يزور العالم رسمياً أم أن العالم هو الذي يذهب لزيارة الأمير، فإنه هو الزائر على كل حال، والأمير هو المَزُور.» (أربري 1975، ص13).

وفي المغرب الأقصى، موطن ابن بطوطة، كانت شخصية الباحث-القاضي تحظى باحترام هائل بعده مثلاً أخلاقياً أعلى للمجتمع. بل إن الذين كان لهم فضل إقامة حكم القانون الإسلامي في أي موضع محلي معين كان يعطى لهم لقب تشريفي هو «أركان الأرض»، ويوضعون بعد موتهم في مصاف المتصوفة المحليين. وقد حصلوا على هذا التكريم لأنهم كانوا يؤدون - بصورة مجازية - دور أوتاد الخيمة، فيرسخون من خلال تعاليمهم ومثلهم الأخلاقي الخيمة الكبرى للعدالة الإلهية التي تحمي الناس جميعاً في ظلها، وبتفسيرهم وحمائتهم للشريعة، وبإقامتهم لعدل الله على الأرض كانوا يعدون أيضاً ممثلي الشعب والمدافعين عنه. بل لقد دخلوا في الثقافة الشعبية للعوام في شمال إفريقيا الإسلامي بعدهم شبيهين بصغار أنبياء بني إسرائيل⁽¹⁰⁾. كثيراً ما يستشهد العلماء أنفسهم بحديث الرسول ﷺ أن النبي محمداً ﷺ قال: «العلماء ورثة الأنبياء»⁽¹¹⁾. والتواريخ المحلية في المغرب مليئة بقصص الباحثين من «أوتاد الأرض» مثل درّاس بن إسماعيل (المتوفى عام 968م)، وسيدي بوجدا (المتوفى

عام 978م) وكلاهما من مدينة فاس، ويقال إنهما ظلّا يحميان السلامة السياسية والأخلاقية لمدينتهما بعد وفاتهما بزمان طويل (كورنيل 1998، ص 9 - 12).

وبحلول زمن ابن بطوطة، كان العلماء يرون أنفسهم كشبكة مشتركة لمهنيين محترفين منظمين، كشبه طبقة تحتل مركزاً في المراتب الاجتماعية تحت مكانة الحكام تماماً، ولعل أوضح رأي في تصورهم لأنفسهم كشخصيات في تمثيلية أخلاقية يمكن العثور عليه عند الفقيه الفارسي نصير الدين الطوسي (المتوفى عام 1273م) في وصفه للمراتب الاجتماعية المتسلسلة في الدولة المسلمة. فكل عضو في الطبقات الموصوفة في سلسلة المراتب هذه يشكل شخصية معنوية وميتافيزيقية بالمعنى الذي يستخدمه ماكتاير لهذا المصطلح. وبوصف كل فئة اجتماعية كشبه طبقة، يكشف الطوسي عما استعاره من أرسطو ومن النظام الاجتماعي في بلاد فارس الساسانية قبل الإسلام، ويعطي هذا النموذج بصورة شاملة صورة دقيقة للطريقة التي كان ابن بطوطة سوف يتخيل نفسه بها في بلاط دلهي، إن لم يكن في بلد موطنه:

يأتي أولاً رجال القلم مثل أساتذة العلوم وفروع المعرفة، ومحامي قانون الشريعة، والقضاة، وأمناء السر، والمحاسبين، والمختصين بعلم الهندسة، والفلكيين والأطباء، والشعراء، الذين يعتمد على وجودهم نظام هذا العالم والعالم الآخر؛ ومن بين العناصر الطبيعية، فإن هؤلاء يظاهون الماء. وثانياً رجال السيف، المقاتلون والمحاربون والمتطوعون، والمناوشون، وحراس الحدود، والخبراء، والرجال الشجعان، ومؤيدو المملكة وحماة الدولة، الذين بواسطتهم يتم تنفيذ تنظيم العالم؛ ومن بين العناصر الطبيعية فإن هؤلاء يظاهون النار. وثالثاً رجال المفاوضات، والتجار الذين يحملون البضائع من منطقة إلى أخرى، والذين دون تعاونهم تصبح الحياة اليومية للجنس البشري مستحيلة؛ ومن بين العناصر الطبيعية فإنهم يظاهون الهواء. ورابعاً رجال الزراعة وتربية الدواجن، كالبازيرين، والمزارعين، والحراثين، والفلاحين، الذين ينظمون إطعام كل المجتمعات، والذين دون مساعدتهم لا يمكن بقاء الأفراد على قيد

الحياة؛ ومن بين العناصر الطبيعية فإن هؤلاء يضاھون التراب في المرتبة (الطوسي 1964، ص230؛ وفي إتزكوفيتز 1972، ص39).

وتبرز من هذا الوصف للفئات الاجتماعية ثلاث نقاط مهمة، هي: أولاً: على الرغم من أن الطوسي يضع العلماء تحت مرتبة الحكام (الذين لم يرد ذكرهم كأحد العناصر، ويبدو أنهم خارج نطاق النظام الاجتماعي) فإنه يمتدحهم بعددهم «يعتمد على وجودهم نظام هذا العالم والعالم الآخر»، وثانياً: إنه يضع العلماء فوق مرتبة العسكريين، الذين يأتي السلطان من بين صفوفهم. والمعنى الضمني هنا (على الأقل عند حاكم عسكري جيد الإدراك) هو أن العلماء أهم لتسيير وظائف العالم – وبالنتيجة الدولة – من الحاكم نفسه. وثالثاً: يؤدي الطوسي رسالة أخى بالمزاوجة بين كل طبقة وبين واحد من العناصر الأربعة. وحسب ترتيب العناصر الأربعة الوارد إلينا منذ عصر الفيلسوف الإغريقي المتصوف إمدوقليس كان الماء يتزاوج مع التراب، والهواء يتزاوج مع النار⁽¹²⁾. وعند ترجمة ذلك وفق مخطط الطوسي فإن معناه أن «نار» العسكريين لا يمكن أن «تشتعل» دون «هواء» التجار الذين تقدم ضرائبهم وخدمات جبايتها الأموال التي تدعم العسكر، وبالمثل فإن «تراب» الفلاحين يحتاج إلى «ماء» العلماء لتمكين الأرض من رعاية دوام الحياة بفضل الله، وهذا أكثر من مجرد إعادة التأكيد على دائرة الإنصاف. فقد أظهرت دراسات حديثة للمجتمع الإسلامي في عصور ما قبل الحداثة أن غالبية العلماء قد جاؤوا من خلفية تجارية⁽¹³⁾. وهكذا فإن من الممكن المجادلة بأن العلماء والتجار يؤلفون أهم عناصر المجتمع الرئيسة. وتاماً كما أن الحياة على الأرض لا يمكن أن توجد دون الهواء والماء، فإن الحياة الأخرى للمجتمع الإسلامي لا يمكن أن توجد دون العلماء والتجار.

ولقد كان تضامن العلماء يقوم جزئياً على التعليم المشترك وعلى نظرية مشتركة للمعرفة. وكان أساس التعليم لهذا التضامن هو المدرسة، وهي نموذج من المدرسة الدينية التي تقدم في العادة تعليماً قانونياً⁽¹⁴⁾. ونظام المدرسة مؤسسة أوجدتها السلطنة السلجوقية في القرن الحادي عشر، رغبة منها في ترويح تصوير موحد متجانس للإسلام السني. أما الأساس النظري المعرفي لتضامن العلماء فيمكن

العثور عليه في محتوى التعليم المدرسي الذي كان يعتمد على الأصول (أي الجذور أو المرتكزات الأساسية) في منهج المنطق القانوني. وهذا المنهج المنسوب للفقيه محمد ابن إدريس الشافعي (المتوفى عام 820م) يركز على استخدام المصادر المقدسة المكتوبة (القرآن والحديث) بعدها أساس القرارات القانونية. وبموجب منهج الأصول كان «استنباط القوانين والأحكام» يتألف من تطبيق المنطق الأرسطوطاليسي على المصادر الفقهية. وعند حلول أواخر القرن الحادي عشر كانت الشعبية المتزايدة للفقه الشافعي والطريقة الأصولية للمعرفة قد أدت إلى «تأصيل» الحياة الفكرية في الشرق الإسلامي، وبما أن المنهج الأصولي كان يقوم على المحاكمة العقلية القانونية، فقد كان التدريب على أصول الفقه شيئاً جوهرياً لجميع أشكال التعليم العالي، وسواء أكان خريجو المدارس سيصبحون قضاة، أم علماء شريعة، أم متصوفة، أم موظفين حكوميين، أم مؤرخين، أم علماء، أم أساتذة رياضيات، فقد كانوا جميعاً يشتركون في تلقي تعليم قائم على الأصول.

وكان هذا صحيحاً بصورة خاصة في المغرب، حيث صار المنهج الأصولي هو السائد في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. وبموجب المذهب الفقهي المالكي الذي سيطر على هذه المنطقة كانت كل المدارس تقريباً وفقاً يتبرع به موظفو الدولة. فكان قاضي الجماعة الرئيس في مدينة ما، وهو معين من قبل الحكومة، مسؤولاً عن استئجار جميع موظفي التعليم في المدرسة. وعند الضرورة كان هو الذي يقرر المنهج الذي سيتم تدريسه في المدرسة. وقد تصادف شباب ابن بطوطة مع إدخال نصوص مختصرة للتعليم في المدارس تركز على الاستظهار الحفظي عن ظهر قلب وتفضله على المنازعات الجدلية التي كانت تميز جلسات التعليم المتقدم فيما سبق تلك المرحلة. وكان السلطان أبو الحسن المريني (الذي حكم من عام 1331 إلى عام 1348) بانياً عظيماً للمدارس. وقد أطاح به أبو عنان، راعي ابن بطوطة واستولى منه على السلطة. ففي المغرب الأقصى وحده، أنشأ مثل هذه المدارس في مدن مراكش، ومكناس، وتازا، وسالي، وأنفا (التي هي الدار البيضاء حالياً) وآساف، وآزيمور، ومدينة طنجة، موطن ابن بطوطة، وبمقارنة خريجي هذه المدارس مع نظرائهم في المشرق، الذين كانوا يتمتعون بتعليم مدرسي أقل خضوعاً لتوحيد المقاييس وللسيطرة

الحكومية، فإن علماء المغرب الذين يشبهون نسخة مكررة خارجة من أداة الصك مثل ابن بطوطة لا بد أنهم كانوا باحثين سطحيين يعطون انطباعاً بأنهم شديدو التمسك بالتقاليد العامة أكثر من كونهم ذوي أصالة. ومن جهة أخرى فإنهم كانوا سيظهرون بوصفهم متشاركين في شعور قوي من التعصب لروح جماعتهم والولاء لأمثالهم من النوعية ذاتها. وعندما كان العلماء يبتعدون عن أوطانهم كانت ارتباطاتهم تتحول إلى مواطنيتهم ذوي التفكير المماثل لتفكيرهم من مذاهب فقهية أخرى.

وكثيراً ما كان تضامن العلماء يؤدي بهم إلى إصدار أحكام أخلاقية على الدولة. فقد كان معظم المساهمين في صياغة نظرية الفكر السياسي الإسلامي فيما قبل عصور الحداثة علماء. وإن ما يلفت النظر بشأن نظرياتهم هو انعدام تعاملهم مع الحقائق وكثرة تعبيرهم عن المثاليات. وكان أولئك المنظرون جميعاً يتحسرون على إضعاف الخلافة الإسلامية (التي كانت تسمى في مؤلفاتهم «الإمامة») وإزالتها في آخر الأمر، وكانوا يرون أنها تعطي شكل الحكومة الإسلامية الوحيد المشروع بالفعل. وكان بعضهم يدافعون عن النظام السلطاني، مثل العالم أبي حامد الغزالي (المتوفى عام 1111م) وأستاذه أبي المعالي الجويني (المتوفى عام 1085م) الذي عمل عند السلاجقة. ولكن باحثين آخرين كانوا ينتقدون الأنظمة العسكرية - الديكتاتورية، ويشددون على دور العلماء بوصفهم حراساً يحمون الإسلام وحقوق السكان المدنيين على حد سواء. وكان أحد العلماء الأكثر ذرائعية عملية من هؤلاء النقاد هو أبو بكر الباقلاني (المتوفى عام 1013م). وكان قاضياً مالكي المذهب من البصرة، وكان لآرائه نفوذ مؤثر في المغرب، وكان رأيه السياسي الواقعي يعطي العلماء دور الرقيب الأخلاقي على الإمام الذي لا يجب بالضرورة أن يكون خليفة، والذي تكون مسؤولياته في السلطة محصورة في الحماية، وجباته الضرائب والدعوة للإسلام وتعزيز تقدمه (1987، ص 477 - 78). ومع زعماء الفئات الاجتماعية الكبرى ضمن المملكة، كان العلماء يؤلفون «أهل الحل والعقد»، فهم الذين يصفون الشرعية على الحاكم بتأكيد «عقد» متفاوض عليه، أو مجموعة تفاهمات يمارس الحاكم سلطته في الحكم بموجبها. ومن حيث المبدأ كان يلزم باحث واحد فقط لتثبيت حاكم «معقود» في منصبه. غير

أنه كان من الأفضل أن يكون هناك شهود على العقد المبرم بين الحاكم والباحث (ص 467 - 469). وكان يُبرم عقد مشهود بشكل رسم يُعرف باسم «البيعة» في زمن ابن بطوطة عند كل تغيير للحاكم. وهذا من الأمور التي لا تزال ممارسة اليوم في المملكة المغربية. ومن الناحية المثالية، فقد كان الاختيار يقع على المرشح الأفضل ليتم انتخابه حاكماً، ولكن عندما جعلت حقائق الحياة اختيار المرشح الأفضل مستحيلاً، صار الناس يكتفون بمرشح ذي مؤهلات كافية (ولو كان مفضولاً) (ص 475) (15). وفي مثل هذه الحالات، كان العلماء مسؤولين عن مراقبة الشؤون الأخلاقية للدولة وتقديم النصح والمشورة للحاكم في قضايا الدين والأخلاق. وعندما يتصرف الحاكم بطريقة ظالمة، فإن من واجبهم أن يعترضوا. بل إنهم كانوا مفوضين في الحالات الشديدة بإزاحة الحاكم ووضع شخص آخر في مكانه (ص 478 - 480). ولعل اتساع تأثير كتابات البلقيني هو الذي جعل المغرب أحد الأماكن القليلة في العالم الإسلامي التي يجد المرء فيها دولاً يؤثر فيها الفقهاء قبل تأسيس جمهورية إيران الإسلامية في عام 1979م (16).

إن مواقف ابن بطوطة إزاء الولاء الشخصي وخدمة الحكومة تصبح مفهومة أكثر عند النظر إليها على ضوء التضامن الذي كان سائداً بين العلماء وقلّة احترام معظمهم للدولة، وشعورهم بأحقيتهم في تعيين أنفسهم حماة للإسلام. وفي بعض الأحيان كان سلوك العلماء المتشامخ المتعجرف مثيراً للسخط تماماً، فكيف يمكن أن يتوقع أي شخص ألا يُظهِرَ أي رد فعل من السلطان محمد بن تغلق عندما ترنّم جمال الدين المغربي أمامه ببيت من الشعر فحواه: «أما سلاطينهم فاسأل التراب عنهم / فتلك الرؤوس القوية لم تعد الآن سوى جماجم فارغة»؟ - وكان جمال الدين صديقاً لابن بطوطة، وقد أنشد هذا البيت مع أنه كان يتلقى راتباً من السلطان (غب 1958 - 2000، المجلد الثالث، ص 685). وعندما يأخذ المرء في الحسبان أن مراكز العلماء في بلاط الملوك والأمراء كانت قلعة غير مستقرة، يجد أنه من المذهل أن كثيراً منهم كانوا يتجاهلون خطر الاستهزاء باليد التي تطعمهم، إن لم يعضّوها فعلاً.

وكان القادة العسكريون الذين تعتمد عليهم سلطة محمد بن تغلق رجالاً قساة متوحشين. وكان من الضروري إبقاؤهم تحت السيطرة بوسائل قاسية ووحشية. ومن أجل لجم عنف هؤلاء القادة، كانت أي مخالفة لهم في البلاط تنطوي على إلحاق أذى جسدي بشخص آخر عقوبتها الموت. ولكن حتى اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات العنيفة لم تمكن محمد بن تغلق من قمع العنف كله، ولم يتمكن من حماية جميع أفراد عائلته. ففي صورة قلمية موجزة، ولكنها لاذعة يخبرنا ابن بطوطة كيف كانت أخت السلطان تشكو لأخيها سوء المعاملة التي تلقاها على يد زوجها القائد العسكري المسمى مغيثاً. فعلى الرغم من كونها أخت أكثر السلاطين مهابة في العالم الإسلامي فإن عنف مغيث جعله يضربها في آخر الأمر حتى الموت. ومع ذلك فإن علو مرتبة مغيث بصفته حليفاً، أو «ملكاً» في المملكة قد جعل أقصى ما يستطيع ابن تغلق أن يفعله هو أن ينفية، عقاباً له على جريمته (المجلد الثالث، ص 691).

وعلى الرغم من أن الوسائل الوحشية كانت مبررة في بعض الأحيان، فإن وصف ابن بطوطة لعقوبات محمد بن تغلق السادية (التي تنطوي على التلذذ بإيلام الآخرين) يعطي انطباعاً واضحاً بأن بعض أسوأ حالات التعذيب والإذلال كانت محجوزة للعلماء، وخاصة أولئك الذين كانوا يتجرؤون على تحديه أو الذين كان يعدّ شعبيتهم صارت أكثر من اللازم. وكان أحد هؤلاء من ذوي الحظ السيئ الأستاذ المتصوف شهاب الدين العمري الذي كاد طرده وإعدامه في آخر الأمر يكلفان ابن بطوطة حياته هو الآخر. فهذا الشيخ الذي كان معروفاً بفضائله الأخلاقية، وكثرة صيامه، وكان قد نال الحظوة لدى سلف ابن تغلق، قد أخذ على نفسه تأكيد سلطته الأخلاقية وانتقاد السلطان على سلوكه القمعي. وقد قطع رأسه في نهاية الأمر، ولكن فقط بعد أن سخر ابن تغلق من تبجحه بطهارته العالية بإرغامه على أكل أربعة أرطال (أي كيلوغرامين) من البراز البشري (المجلد الثالث، ص 697 - 700) ويعلمنا ابن بطوطة أيضاً بإعدام متصوفين وفقهاء آخرين لم يكن ذنبهم سوى التجرؤ على التعبير عن وجهات نظرهم في قضايا الدولة. وإن التعبير المجازي عن التأثير المفسد للخدمة الحكومية على المسؤولين ذوي الاستقامة موجود في رواية ابن بطوطة عن

فقيهين من السند تعرضا لتعذيب أرغمهما على الاعتراف بجريمة لم يرتكباها. وقبل إعدامهما، أرغما على كتابة تصريح يعترفان فيه بجرائمهما ويعضيان السلطان من مسؤوليته عن موتهما؛ فكتبا في الوثيقة أن «اعترافهما لم يؤخذ منهما بالإرغام أو القسر؛ لأنهما لوقالا: إنهما قد أرغما على الاعتراف لتعرضا لتعذيب شديد القسوة، فكنا يعتقدان أن قطع رأسيهما بسرعة أفضل من الموت تحت تعذيب مؤلم (المجلد الثالث، ص 701 - 702). وقد أمر السلطان بجلب «القاضي» (وهو إما قاضي القصر الرئيس أو قاضي دلهي الحنفي) كي يسمع اعتراف هذين الرجلين وكي يضع ختمه على وثيقة اعترافهما شهادة منه على صحة تلك الوثيقة. وكان هدف السلطان من ذلك هو إضافة الإهانة إلى الإيذاء، وتعريف العلماء بمحدودية تأثير فضيلتهم.

ومن الواضح أن ابن بطوطة كانت لديه أسباب وجيهة جداً لعدم الثقة بالسلطان الذي وصفه روس دن بأنه «البطة الغربية بين حكام القرن الرابع عشر» (1986، ص 189). ومن الواضح أيضاً أن «الدخول في خدمة محمد بن تغلق معناه أن يعيش المرء حياة متهورة من انعدام الأمن، وأن يدير دولاب الحظ مع كل كلمة أو عمل قد يشاء السلطان أن يكون له رأي فيهما» (ص 92). ولكن ابن تغلق، على الرغم من فرط القسوة في أعماله، لم يكن مستبداً تركياً ضئيلاً الثقافة. بل إن المفارقة هي أنه كان من أفضل حكام دلهي تعليماً، وقد ألف أعمالاً مهمة في الدراسات الدينية. ولو لم يكن سلطاناً لكان واحداً من العلماء. وعندما وصل ابن بطوطة إلى الهند، أُطل على المشهد في وقت كانت فيه الدولة مشتبكة مع العلماء في صراع على السلطة، فكان العلماء في ثورة علنية مفتوحة ضد سياسات ابن تغلق الرامية إلى تشديد قبضة إدارته المركزية. وكان هذا هو سبب إنفاقه مبالغ طائلة لتجنيد مسؤولين أجانب يستطيع شراء ولائهم، وليست لهم ارتباطات محلية أو إقليمية يمكن استخدامها ضده. وبالعودة إلى التشبيه بالمافيا الوارد في بداية هذا الفصل، يمكن القول: إن ابن تغلق كان مثل سيد نبيل يحاول تجنيد طاقم جديد لخدمته وسط معركة للعوائل، بعد أن اكتشف أن أتباعه العقلاء قد انقلبوا ضده، وهذه قصة قديمة في حويليات سياسات السلطة، وإن رؤيتها تحت هذا الضوء لا تجعل ابن تغلق يبدو «كبطة غريبة» كما كان سيبدو في غياب مثل

هذه القصة. ففيما عدا مستوى وحشيته، فإنه كان مثل الراعي الأخير لابن بطوطة، وهو السلطان الماريني أبو عنان الذي كان أكثر السلاطين المارينيين شبهاً بالعلماء؛ ومثل ابن تغلق فقد تخلى عنه كثير من الزعماء الدينيين الذين كان يسعى للحصول على تأييدهم.

ومن المهم عدم إضفاء الصفات المثالية على العلماء لمجرد كون هدفهم المعلن هو نشر الدين والفضيلة وكون طرائقهم أقل وحشية من السلاطين الذين كان العلماء يخدمونهم، وعند النظر إليهم بوصفهم مؤسسة يتضح أنه كان لديهم مشروع - «قضيتنا» - وكانوا يتصرفون بشكل جماعي وسياسي من أجل مصلحتهم الذاتية لجعل «قضيتهم» ناجحة بالقدر المستطاع. فبالإضافة إلى اهتمامهم بنشر الدين، والتعليم، والقيم الأخلاقية، فقد كانوا يمثلون مصالح الطبقة التجارية أيضاً. كانوا يتصرفون بطرق تعيد إلى الأذهان المواقف السياسية للأحرار المؤيدين للإصلاح في إنكلترا القرن الثامن عشر. فكانوا يدعون إلى سياسات مثل السلام، وتحديد الضرائب، والتعامل المنصف، وتقييد الملكية، والحقوق الفردية والجماعية. وهي كلها أشياء لها ميزة إمكانية الدفاع عنها أخلاقياً، وكونها مفيدة للعمل التجاري. وقد قام رجال المعرفة، أو المفكرون العقلاء بتشكيل نقابتهم الخاصة بهم، إن لم تكن مافيا، وكان بوسعهم أن يتصرفوا بطريقة تشبه تصرف وكلاء الدولة الذرائعي بكل دقائق تفصيلاته كما كان بإمكانهم أن يتصرفوا بلا رحمة إزاء منافسيهم، كما فعلوا عندما حاول عبد العزيز القيرواني (المتوفى عام 1350)، الفقيه المعاصر لابن بطوطة في مدينة فاس، أن يحرم ممارسة التصوف بالاعتراف في فتوى علنية بأن المتصوفين يشكلون تهديداً سياسياً للأمة بسبب شعبيتهم بين الجماهير⁽¹⁷⁾. والحق أن وجود الدولة المرينية في المغرب الأقصى كان بحد ذاته نتيجة لصفقة عقدت بين العلماء وعشيرة بني مرين الحاكمة. وبطريقة كثيرة الشبه بدعم علماء فارس للسلاجقة في القرن الحادي عشر، استخدم علماء المغرب الأقصى القوة العسكرية لبني مرين وحلفائهم من بربر زيناتا لإعادة تثبيت هيمنة المذهب المالكي في منطقتهم بعد تعرضها لتهديد القوى القبلية الخارجة عن الجماعة والمنجذبة نحو المركز⁽¹⁸⁾. غير

أن العلماء، تماماً مثلما كان بوسعهم إقامة دولة، كانوا قادرين على إسقاطها أيضاً. ففي أيار / مايو من عام 1465 قام الفقيه المدعو عبد العزيز الوارياغلي (المتوفى عام 1475 أو 1476) بتحرير سكان فاس على عبد الحق الثاني، آخر السلاطين المرينيين، الذي أوثق كالخروف وذبحه جنوده أنفسهم⁽¹⁹⁾.

«الناس هم الناس، والأيام كأنها يوم واحد / والزمان هو الزمان، والدنيا ملك لمن فاز» (إفراني [سبعينيات القرن العشرين؟]، ص 27). كانت هذه الأبيات الشعرية من نظم محمد الشيخ السعدي، مؤسس إحدى السلالات اللاحقة في المغرب الأقصى، الذي حاول أن يجمع في ذاته بين شخصية الباحث والسلطان، كما فعل محمد بن تغلق وأبو عنان المريني من قبل. ولعل ابن بطوطة كان سيتفق معه. ولقد كانت المفارقات والمآزق التي واجهها ابن بطوطة في أسفاره من النوع نفسه الذي كان يواجهه كل مفكر طموح لديه حوافز ذاتية في أوروبا وفي العالم الإسلامي قبل ظهور الدولة الوطنية والنزعة القومية المثالية. وبما أنه لم يكن هناك حتى ذلك الحين أمة تعمل مرتكزاً لولاءاته، وبما أن الدولة كانت مشروعاً قسرياً واستغلالياً، كان الولاء المتسامي الوحيد الذي يستطيع ابن بطوطة أن يلجأ إليه هو الدين. إذ إن الولاءات الأخرى كانت أنانية أو ضيقة أو تجمل الصفتين معاً. وبعده باحثاً مسلماً يتمتع بمستوى من القدرة على الحركة المادية والاجتماعية أكبر مما لدى نظرائه الأوروبيين، فقد كان يملك ميزة سلسلة أوسع من الخيارات. ولكن كيف كانت الولاءات التي خدمته في طنجة قادرة على خدمته في دلهي؟ كان قد خلف دعم أسرته، وقبيلته ومواطنيه الطنجويين وراءه بآلاف الأميال؛ وكان من المحتمل أن تبتلعه الدولة. كما أن الأصدقاء الشخصيين قد يخونونه؛ وكان من المحتمل أن تقدم له زوجاته شيئاً من العزاء إلى حين. وكانت تعيقهن صفة كونهن أجنبيات يعطين ولاءهن بالدرجة الأولى لأقاربهن. وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم زيجاته كانت بدافع المصلحة الذرائعية، فلم يكن يتوقع أن تتشكل منها روابط عاطفية بالطريقة التي كانت ستحدث لو أنه تزوج بدافع من الحب. وقد قدم له عالم الدولة الإسلامية والمهاجرين المسلمين في الشتات نوعاً من الوطن، من شمال إفريقية إلى الصين. ولكنه ظل مع ذلك يفضل الارتباط مع مواطنيه المغاربة. وحتى زملاؤه من المتصوفين السهرورديين ما كانوا يستطيعون أن يقدموا له سوى نوع

محدود من السلوان. فما الذي بقي له إذا؟ كان أكثر مما اعتمد عليه ابن بطوطة هو ولاؤه لنفسه ولمهاراته الذاتية في صيانة الشبكة. فقد كانت لديه مؤهلات يستطيع أن يتقاسمها مع آخرين لهم مثل تدريبه وأرضيته الخلفية. وفي التحليل الأخير، كانت مثل هذه الولاءات هي الوحيدة لدى غريب في أرض غريبة مثل ابن بطوطة. وفي آخر الأمر، كان اهتمامه بالشعار القائل: «كن صادقاً مع نفسك» وإيمانه بالاستقلال الذاتي الفردي هو ما يجعله مفهوماً عند قارئه المعاصر، برغم الفجوة الشاسعة في الزمان، والثقافة، والأخلاق التي ينبغي إقامة جسر عليها بينهما.

الحواشي

- (1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، حسبما هو مقتبس في كتاب غِبْ 1958 - 2000، المجلد الأول، ص IX.
- (2) تم نشر بحوث نقدية عدة مرات عن مفهوم العقد الاجتماعي في عصر الاستنارة الأوروبي في القرن الثامن عشر. ويستخدم جون راولز في مكان هذا المصطلح مفهوم الاتحاد الاجتماعي الذي له علاقة بالموضوع، ولكنه أوسع شمولاً. وهو الذي استخدمه في المقطع الوارد أعلاه (1999، ص 456 - 462).
- (3) انظر مثلاً وانشاريسي 1981، المجلد التاسع: ص 537 - 582. والقسم المذكور هنا عنوانه «قرارات تتعلق بالغضب، والإكراه، والاستحقاق». كما أن قضايا الاغتصاب مشمولة في هذا الجزء.
- (4) مترجمة في إيزوتسو 1983، ص 185. وحيثما كان ذلك مناسباً فقد وضعت في مكان ترجمة إيزوتسو لمصطلح التسخير كلمات مثل «التقييد» مشفوعة مع «الاستغلال» أو «الإخضاع»، وهي كما أعتقد تعطي مفهوم ابن عربي للمصطلح بصورة أكمل.
- (5) مترجمة في كورنيل 1998، ص 85. والاقْتباس مأخوذ من تاديلي 1984، ص 459 - 461.
- (6) مترجم في كورنيل 1998، ص 91.
- (7) انظر مثلاً غِبْ 1958 - 2000، المجلد الثالث: ص 695 - 708.
- (8) آربري 1975، ص 13. ويظهر هذا القول في أول جملة من أول بيان في كتاب جلال الدين الرومي كتاب فيه ما فيه.
- (9) للاطلاع على نظرة شاملة على هذا المجاز في أدب السير الذاتية حول «العلماء»، انظر كوك 2000، ص 50 - 66.

- (10) في أثر شببيه بمصطلح «أوتاد الأرض» يشير أثر يهودي إلى ستة وثلاثين باحثاً تقياً غير معروفين في العادة، يحافظون على بقاء العالم. انظر جندلر 2003، ص25.
- (11) انظر مثلاً الغزالي (كتاب بلا تاريخ طبع)، المجلد الأول، ص5. وانظر أيضاً ابن ماجة القزويني (كتاب بلا تاريخ طبع)، المجلد الأول، ص81.
- (12) انظر رايت 1995، ص22 - 30. ومما له علاقة مساوية لذلك بهذه المناقشة أن إمبيدوقليس كثيراً ما كان يضع النار في مواجهة العناصر الثلاثة الأخرى كلها معاً (24). وفي مخطط الطوسي فإن ذلك سيضع العسكريين ضد مصالح الباحثين، والتجار والزراعيين على حد سواء، وهذا وضع كثيراً ما كان يشبه الحقيقة الفعلية.
- (13) للاطلاع على اثنين من أكثر الأمثلة المعروفة من هذه الدراسات وأعلىها تمتعاً بالاحترام، انظر بويت 1972 وبتري 1981.
- (14) إن أفضل مقدمة لنظام المدرسة في الإسلام تظل مقدمة المقدسي 1981.
- (15) كان ذلك مبرراً بالحاجة إلى الدفاع ضد الأعداء الخارجيين.
- (16) كانت دولة مدينة سبته تحت حكم الفقيه المعظم أبي القاسم العزافي منذ عام 1250. وظلت المدينة تحت حكم الفقهاء من أسرة بني العزافي حتى عام 1320. انظر فرحات 1993، ص230 - 259.
- (17) كورنيل 1998، ص129. وانظر أيضاً كورنيل 1999.
- (18) كورنيل 1998، ص125 - 136. إن استخدام العلماء المرينيين للمؤسسات التعليمية من أجل الترويج لجدول أعمالهم السياسية والاجتماعية مشروح بالتفصيل كذلك في مديانو 1995، ص31 - 71.
- (19) للاطلاع على تفاصيل هذه الثورة، انظر غارسيا - أرينال 1978.